

معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الانفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000 – 2018

Addressing the public budget deficit by rationalizing public spending, the case of Algeria for the period 2000-2018

عاشور يوسف¹، إسماعيل مولود² Achour Yousfi¹, Smail Mouloudj²¹ جامعة يحي فارس المدية – مخبر التنمية المحلية المستدامة – yousfiachour76@gmail.com² University of Salamanca, Spain , mouloudj@usal.es

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/16

تاريخ الاستلام: 2020/10/31

ملخص:

سعت هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم ملامح العجز الموازي عبر مرحلتين متناقضتين في السياسة الاقتصادية المتهجة بين التوسع الإنفاقي في فترة ارتفاع أسعار البترول (2000-2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 إلى يومنا هذا. من خلال إبراز ملامح وأسباب العجز، وبعد ذلك دراسة الخيارات التمويلية المتاحة للإنفاق العام وتغطية العجز في الموازنة العامة. توصل هذا البحث إلى أن الموازنة العامة في الجزائر شهدت عجزا دائما ومتواصلا، بسبب الاختلال الناتج بين نمو الإيرادات العامة مقابل نمو النفقات العامة، وعليه حاول البحث معالجة الإشكالية المتعلقة بعلاج عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية لما تحدثه من آثار اقتصادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاعتماد على السياسات الاقتصادية الفعالة في علاج عجز الموازنة العامة وذلك باستخدام أدواتها المتنوعة.

كلمات مفتاحية: موازنة عامة، عجز، إنفاق عام، ترشيد.

تصنيف JEL: H27, H84.

Abstract:

This research aims to highlight the most important features of the budget deficit through two contradictory stages in the economic policy pursued between the expansion of expenditures, the period of high oil prices (2000-2014), and the economic downturn after the oil crisis from 2014 to the present day.

This research concluded that the public budget in Algeria has known a permanent and permanent deficit, as a result of the imbalance between the growth of public revenues on the one hand, and the growth of public expenditures on the other hand, and therefore the research attempted to address the problem related to remedy the public budget deficit of the Algerian.

Keywords: Public budget; Deficit; Public spending; Rationalization.

Jel Classification Codes: H27. H84.

Résumé: Cette recherche vise à mettre en évidence les caractéristiques les plus importantes du déficit budgétaire à travers deux phases contradictoires de la politique économique menée entre l'expansion des dépenses, la période de prix élevés du pétrole (2000-2014) et le ralentissement économique après la crise pétrolière de 2014 à nos jours

Cette recherche a conclu que le budget général de l'Algérie a connu un déficit permanent et continu, en raison du déséquilibre entre la croissance des recettes publiques d'une part, et la croissance des dépenses publiques d'autre part, et donc la recherche a tenté de résoudre le problème lié au traitement du déficit budgétaire général de l'Etat algérien

Mots-clés: Budget général; Incapacité; Dépense publique; Rationalisation.

Codes de classification de Jel: H27. H84.

1. مقدمة:

تزايد الاهتمام بسياسة الموازنة خلال السنوات الأخيرة، وذلك لكونها وسيلة مناسبة لمعالجة العجز الذي قد يحدث في الموازنة العامة للدولة. حيث نالت اهتمام العديد من الدول كونها سببا وعلاجاً لعجز الموازنة العامة في نفس الوقت، فقد تستخدم أدواتها بغية التحكم في النفقات العامة ورفع الإيرادات العامة، وذلك للحفاظ على توازن الموازنة. وعليه، فهي وسيلة فعالة تعتمد عليها حكومات مختلف الدول للتأثير في الأوضاع الاقتصادية، بسبب تأثير أدواتها من إنفاق عام وإيرادات عامة على معدلات الإنتاج ونمط الاستثمار والاستهلاك و توزيع الدخل والادخار ، ولما لها أيضا من فعالية في علاج العجز.

خلال مسارات التنمية التي مرت بها الدولة الجزائرية، كان للإنفاق الحكومي دور واضح وجلي في تحقيق أهداف التنمية المنشودة، كما شكل صورة بارزة لتدخلها في الحياة الاقتصادية، وأداة من أدوات تنفيذ البرامج الحكومية. فعقب استقرار الاقتصاد الكلي في عام 2000، تحسن الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر المسجل خلال الفترة ما بين 2001 و 2014. وعلى العموم، تمكنت الجزائر من التحكم في معدلات نمو نفقاتها العامة وتمكنت أيضا من رفع نسبة إيراداتها الجبائية، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على رصيد الموازنة العامة بشكل خاص والمؤشرات الاقتصادية بشكل عام. ومع ذلك، أدى تراجع إيرادات الجبائية البترولية منذ عام 2014 إلى بروز عجز موازني ضخم، مما فرض على الحكومة إعادة النظر في سياستها الميزانية.

وعليه يطرح التساؤل التالي: كيف يمكن لترشيد الإنفاق العام أن يؤدي إلى التقليل من عجز الموازنة العامة في الجزائر؟
2. أساسيات حول عجز الموازنة العامة وترشيد الإنفاق العام:

في السنوات الأخيرة نالت دراسة الموازنة العامة حيزا معتبرا ضمن دراسات المالية العامة، كونها إحدى أهم أدوات السياسة الميزانية التي تستخدمها الحكومات بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، فمؤخرا حدث تضخم في حجم الموازنات العامة وارتفع مستوى تأثيرها على التوازن الاقتصادي. وعليه، سوف نتناول في هذا المحور بعض الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة للدولة و عجز الموازنة العامة.

1.2. عجز الموازنة العامة:

يشير مصطلح عجز الموازنة العامة إلى "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة العادية" (jean, 2002, p. 85). كما يعبر عجز الموازنة العامة رياضيا عن سلبية رصيد الموازنة حيث تتجاوز نفقات الدولة إيراداتها (عصام، حسني،، الصفحات 07-09) و لعجز الموازنة العامة عدة أنواع وأشكال، وفيما يلي أهمها (عصام، حسني،، ب.ت، صفحة 10):

- العجز المؤقت: ويسمى بالعجز الموسمي وقد يتسبب في حدوثه ظروف طارئة غير عادية، كما قد يظهر بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يختفي باختفاء السبب أو العامل المؤدي لحدوثه، حيث يمكن معالجته بعد مدة زمنية قصيرة، يمكن أن تكون في الموازنة الموالية.

- العجز المقدر: ويسمى كذلك بالعجز المخطط أو المقصود، وهو العجز الذي تسمح به الدولة في الموازنة حسب معايير وحدود وشروط معينة ومدرسة بدقة، حيث تلجأ الدولة بشكل مقصود إلى زيادة نفقاتها العامة على حساب إيراداتها العامة العادية، وقد تطول مدته أو تقصر حسب الظروف والحاجة التي أدت إلى اللجوء إليه.

- العجز الهيكلي: يحدث هذا النوع من العجز عندما لا يمكن للإيرادات العامة أن تغطي النفقات بشكل مستمر، وعندها يصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك قد يعود إلى عدم توان الجهاز المالي للدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدرة الاقتصاد الوطني ككل بجميع مصادره، أي قدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.

2.2. أدوات الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة:

ترتكز وصفة صندوق النقد الدولي في معالجة عجز الموازنة على برنامج انكماش، في حين يركز الفكر التنموي على السياسات التي تخص العجز وتحقق التنمية الاقتصادية، وتعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. حيث يضم الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية ستة أدوات رئيسية هي (المجيد، ب.ت، صفحة 59):

- الترشيح وضبط الإنفاق العام؛

- الترتيب الاقتصادي لأولويات الإنفاق العام؛
- الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام؛
- السيطرة والإدارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته؛
- العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي، وتنمية موارده ورفع كفاءة كوارده؛
- العمل على تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم وإصلاح الهياكل التمويلية للبيئات الاقتصادية.

3.2. ضرورة ترشيد النفقات العمومية :

يشير مصطلح ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالمستوى الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه، بل يعني الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة وبأقل قدر ممكن من الإنفاق ويعد ترشيد الائتمان من المبادئ العامة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، كما أن تطبيق هذا المبدأ يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في الأجل الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وآثارها، والتي أصبحت من سمة من السمات التي تتسم بها اقتصاديات أغلب البلدان النامية، ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها: التحديد الدقيق للأهداف، تحديد الأولويات، القياس الدوري والمستمر لبرامج الإنفاق العام، فعالية الرقابة على النفقات العامة (موسي، 2017، صفحة 928)

و يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية عند توظيف الموارد والإمكانات المتاحة بطريقة تزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو بطريقة تقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات؛
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والانجاهات؛
- تخفيض مستوى عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في التحكم في معدلات التضخم ونسب المديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشاريع البنية الأساسية؛
- مراجعة هيكله للمصروفات عن طريق تخفيض نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهره، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا؛
- تحريك عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة، والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة (قدوري، 2016، صفحة 126)
- كما يتطلب الترشيح جملة من العناصر أهمها (منصور، 1994، صفحة 56)
- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل؛
- توجيه النفقات العمومية نحو النفع العام؛
- إتباع مبدأ الأولوية وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية؛
- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: بحيث ينبغي أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة؛
- التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة؛
- توافر المعلومات المالية اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة؛
- الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة باعتماد و تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

3. المؤشرات الاقتصادية في ظل عجز الموازنة العامة (تجربة التسعينيات).

تجاهلت الحكومات في بادئ الأمر مواجهة هذا العجز أو الحد منه. ثم بدأت تطفو على السطح عبر الزمن، آثار هذا التجاهل لتزايد العجز. وهي آثار لا يمكن الاستهانة بها أو إهمال مواجهتها نظرا لخطورتها، على أن تلك الآثار ومخاطرها ترتبط في الحقيقة ارتباطا وثيقا بالطريقة التي سوي بها عجز الموازنة (الحاج، 2007، الصفحات 04-18).

من البديهي أن العجز في الموازنة العامة للجزائر مرتبط بتغير أسعار النفط وبتزايد الإنفاق العام، فقد ظهر العجز في الموازنة العامة مع انخفاض أسعار البترول في بداية الثمانينات أين بلغ عجز الموازنة العامة 2.26 مليار دج عام 1988 أي ما يعادل نسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت كأقصى حد لها سنة 1993 بنسبة 14 % كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: تطور الرصيد الموازي للفترة 1993-1999

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي الإيرادات العامة مليار د.ج	314	477,2	611,7	825,2	926,7	774,5	950,5
إجمالي النفقات العامة مليار د.ج	476,6	566,4	759,6	724,6	845,2	875,7	961,7
رصيد الموازنة العامة	-162,6	-89,2	-147,9	100,6	81,5	-101,2	-11,2

Source: (statistique, 2018)

1.3. حجم الاستثمار في ظل العجز الموازي:

انعكس انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 على رصيد الموازنة العامة، والذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ما جعل حجم الاستثمارات يتقلص تدريجيا، وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، مما أدى إلى ركود في القطاع المنتج، " فحجم الاستثمارات العمومية الموجهة إليه انخفضت نسبتها من 15,3% سنة 1985 إلى 13,8% سنة 1986، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة أسعار النفط ووصلت إلى 11,7% سنة 1987" (الاقتصادي ا.، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002). وانطلاقا من هذه الأزمة (أزمة 1986)، بدأ حجم الإنفاق الاستثماري في التراجع، وهذا ما يبينه معدل التراكم خلال الفترة 1989-2000.

الجدول 2: تطور معدل التراكم للفترة 1989-1999

السنوات	مخزون رأس المال مليار د.ج	معدل التراكم
1989	84631,7	1
1990	218328	0,495
1991	525583	0,295
1992	908698	0,253
1993	1285567	0,178
1994	1992006	0,146
1995	3010028	0,134
1996	3953756	0,114
1997	4661045	0,098
1998	5356536	0,097
1999	6104842	0,095

المصدر: (البشير، 2003، صفحة 131)

2.3. التضخم في ظل العجز الموازي:

في البلدان التي اعتمدت بشكل رئيسي على طبع النقود وزيادة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام أفرز العجز حالة من التضخم، أي اتجاهها مستمرا للأسعار نحو الارتفاع، مع ما يترتب على ذلك من تدهور مستمر في القوة الشرائية للعملة الوطنية، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية، وسياسية. كما أوضحت بعض الأبحاث أن العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمعرض النقدي تعد من الأسباب الرئيسية لحدوث التضخم، خاصة بعد تدخل البنوك التجارية كوسيط لتمويل العجز عن طريق قيامها بشراء السندات الحكومية: بما يكون مؤداه زيادة المعرض النقدي، والجدول التالي يوضح تطور العجز و التضخم:

الجدول 3: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1991-2002

السنوات	1991	1992	1994	1996	1997	1998	1999	2001	2002
معدل التضخم %	25,9	31,7	29	18,7	5,6	5	2,6	4,3	4
رصيد الموازنة العامة	6+	-162,6	-147,9	-162,6	100-	85-	56-	68	26

المصدر: (محمودي، 2002، صفحة 191)

لقد عرفت مستويات التضخم ارتفاعاً كبيراً بمجرد حدوث أزمة أسعار البترول سنة 1986، وتركت أثراً سلبياً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، يبدو واضحاً التطور المذهل الذي عرفه معدل التضخم إثر أزمة أسعار النفط سنة 1986، فانتقل من 8,2% سنة 1984 إلى 12,4% سنة 1988 و31,8% سنة 1992؛ ويرجع هذا إلى ما عرفه النصف الثاني من سنوات الثمانينات، أين كان هناك ارتفاع كبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتزامن هذا الارتفاع مع ما عرفه الجهاز الإنتاجي من عجز في تلبية هذا الطلب. لقد تضمن البرنامج 1989 و1990 تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وتخفيض معتبر في قيمة سعر الصرف وما رافقها من تدابير لتحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض القيمة الحقيقية للعملة بنسبة تفوق 60% خلال 1988-1991، بعد سنة 1993 واصلت ارتفاعها، حيث سجلت معدلات التضخم 29% و29,8% في السنتين 1994 و1995 على التوالي (benissad, 1999) ليعرف تحسناً في السنوات الموالية.

3.3. البطالة في ظل عجز الموازنة العامة:

بداية من سنة 1986، ومع حالة الانكماش الاقتصادي الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، أثناء المخطط الخماسي الثاني 1985-1989؛ بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية، مما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات، والتي أثرت بدورها على تطور التشغيل، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول 4: تطور معدل البطالة للفترة 1984-1991

السنة	السكان	القوة العاملة	القوة المشغلة	معدل البطالة
1984	20.880.000	4.374.000	3.715.509	15,1%
1987	22.807.000	4.789.000	3.978.000	17%
1989	24.700.000	5.575.000	4.614.000	17,2%
1990	25.300.000	5.812.000	4.697.000	19,2%
1991	26.000.840	6.045.000	4.822.000	20,2%

المصدر: (مجلول، 1999، صفحة 33)

إن تحليل الإحصائيات المتعلقة بالبطالة يُظهر لنا الارتفاع المستمر لمعدلات هذه الأخيرة من سنة لأخرى، فبعد أن كان هذا المعدل 15% عام 1984 تزايد ليصل إلى 17% عام 1989، ثم ارتفع ليسجل 19,2% و20,21% عامي 1990 و1991 على التوالي، وهذا ما يبين عدم جدوى محاولات إيجاد مناصب عمل جديدة للبطالين، " فمع تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، والصعوبات التي عرفت ميزانية تسيير الدولة، وانخفاض التمويل الصناعي، شهدت عمليات إنشاء مناصب الشغل تراجعاً كبيراً من 125.000 منصب شغل عام 1985 إلى 74.000 منصب شغل سنة 1986، وإلى 64.000 منصب عام 1987، وإلى 80.000 منصب عام 1988، وإلى 76.000 منصب عام 1989" (S, 2005). وبعد عام 1991 جاءت فترة الإصلاحات التي كانت فيها معدلات البطالة كما في الجدول التالي:

الجدول 5: تطور معدل البطالة للفترة 1992-2000

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1992	23,80	1997	26,41%
1993	23,15	1998	28,02%
1994	24,36	1999	29,29%
1995	28,10	2000	29,80%
1996	27,99		

(S, 2005، صفحة 152)

تميزت فترة الإصلاحات هاته بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، الأمر الذي أدى إلى تدهور الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة.

4.3. المديونية في ظل عجز الموازنة العامة :

إن عدم كفاية المدخرات الوطنية وقلة مصادر التمويل المحلية، يجعل الدولة تلجأ إلى الاقتراض الخارجي سواء من حكومات أجنبية أو المنظمات الدولية، وهذا النوع من التمويل للعجز يمكن أن يكون في شكل المنح أو القروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري (الفارس، 1997، صفحة 133)، والدول التي اعتمدت على هذا النوع من الطرق نجم عنها كثير من الآثار السلبية كتصاعد حجم الدين الخارجي وتصاعد أعباء خدمته، بالإضافة إلى كلفة سياسية ومتمثلة في مجموعة الشروط المالية والنقدية التي تشترطها الدول أو المؤسسات المقدمة للقرض على الدول المقترضة.

الجدول 6: تطور حجم المديونية الخارجية للفترة 1990 – 1995

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
حجم المديونية الخارجية مليار د.ج	27772	27678	26678	25724	29486	31583
نسبتها من الناتج الداخلي الخام	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1

المصدر: (للاحصائيات، 2018)

4. معالجة عجز الموازنة العامة بسياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

في ظل زيادة حجم الإنفاق العام وقصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازي ولعل ترشيد الإنفاق العام أبرز هذه الطرق .

1.4. تزايد إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018 .

يمثل تزايد النفقات العامة دليلا على نوع سياسة الإنفاق التوسعية أو الانكماشية للدولة، وكذلك فعالية هذا الإنفاق من ناحية التسيير و من ناحية تحقيق الأهداف والنتائج المستهدفة من وراء هذه السياسة، وهذا ما سنحاول قراءته في الجدول التالي:

الجدول 7: تطور النفقات العامة نسبة للناتج الداخلي الخام

السنوات	إجمالي النفقات العامة مليار د.ج	نسبة زيادة النفقات	الناتج الداخلي الخام مليار د.ج	نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي
2000	1178,1	-	4123,5	28,57
2001	1321,0	12,13	4227,1	31,25
2002	1550,6	17,38	4522,8	34,28
2003	1690,2	9,003	5252,3	32,18
2004	1891,8	11,93	6149,1	30,77
2005	2052,0	8,47	7562,0	27,14
2006	2453,0	19,54	8501,6	28,85
2007	3108,6	26,73	9352,9	33,24
2008	4191,1	34,82	11043,7	37,95
2009	4246,3	1,32	9968,0	42,60
2010	4466,9	5,19	11991,6	37,25
2011	5853,6	31,04	14519,8	40,31
2012	7058,2	20,58	15843,0	44,55
2013	6024,1	14,6-	16569,2	36,35
2014	6995,8	16,13	17228,6	40,60
2015	7656,3	9,44	16702,1	45,84
2016	7297,5	-4,68	17406,8	41,92
2017	6882,2	-5,69	18876,6	36,45
2018	8627,7	25,36	20259	42,52

المصدر: (العامة، 2018)

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر ، حيث ارتفعت قيمتها خلال ثلاث فترات جزئية:

الفترة 2001 – 2004: وهي الفترة التي عرفت برنامج دعم النمو الاقتصادي، إذ زادت قيمتها من 1178,1 مليار د.ج عام 2000 إلى 1891,8 مليار د.ج عام 2004 بمتوسط زيادة يقدر ب 11,78 %.

الفترة 2005 – 2009 : وهي فترة البرنامج التكميلي أي برنامج دعم النمو الاقتصادي، إذ ارتفعت قيمة النفقات العامة من 2052 مليار د.ج عام 2005 إلى 4246,3 مليار د.ج عام 2009 بمعدل زيادة في المتوسط وصل إلى 18,26 % وهو دليل على استمرارية الدولة في سياستها التوسعية في الإنفاق، حيث تدعمت هذه الفترة ببرامج خاصة لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب (الجزائر، 2008، صفحة 111)

الفترة 2010 – 2014 : سميت بالبرنامج الخماسي للتنمية المستدامة حيث خصصت الدولة غلafa ماليا قدر بحوالي 286 مليار دولار ، و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد و هذا ما يترجم زيادة النفقات العامة من 4466,9 مليار د.ج عام 2010 إلى 6995,8 مليار د.ج عام 2014 .

أما الفترة المتبقية فعرفت ارتفاعا لكن ليس بوتيرة السنوات السابقة و هذا بسبب تراجع أسعار البترول ما انعكس على إيرادات الميزانية العامة وهو ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيد النفقات العامة و البحث عن موارد خارج قطاع البترول.

2.4. عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2019.

عجز الموازنة العامة موضح في الجدول التالي:

الجدول 8: تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر

السنوات	إجمالي النفقات العامة مليار د.ج	إجمالي الإيرادات العامة مليار د.ج	رصيد الميزانية العامة
2000	1178,1	1124,9	-53
2001	1321,0	1389,7	68
2002	1550,6	1576,7	26
2003	1690,2	1525,5	-164
2004	1891,8	1606,4	-285
2005	2052,0	1713,9	-338
2006	2453,0	1842,1	-611
2007	3108,6	1949,1	-1159
2008	4191,1	2902,4	-1288
2009	4246,3	3275,4	-970
2010	4466,9	3074,6	-1392
2011	5853,6	3489,8	-2363
2012	7058,2	3804	-3254
2013	6024,1	3895,3	-2128
2014	6995,8	3927,7	-3068
2015	7656,3	4552,5	-3103
2016	7297,5	5011,6	-2285
2017	6882,2	5635,5	-1246,7
2018	8627,7	6424,5	-2203,2
2019	8557,2	6507,9	-2049,3

المصدر: (المالية، 2020)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عام 2000 عرفت فائضا في الرصيد الإجمالي بمقدار 398.84 مليار دج، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية بنسبة 109.5 % في عام 2000 وبالتالي ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة إلى 4578.16 مليار دج ، وفي عام 2003 ارتفع الفائض إلى 489.5 مليار دج ليصل عام 2005 إلى 896.59 مليار دج وقد مثل هذا الفائض نسبة 11.86 % من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2005 مقابل 7.14 % عام 2004 و نتيجة لذلك بلغ تدفق الادخار الميزاني الذي يتم ضمه إلى صندوق ضبط الإيرادات (كركودي، 2014، صفحة 244)

بعد انخفاض رصيد الميزانية إلى 419.02 مليار دج في عام 2007 عاود الارتفاع عام 2008 ليصل إلى 844.56 مليار دج، أدى تراكم هذه الفوائض منذ عام 2000 إلى تغذية صندوق ضبط الإيرادات حيث بلغ قائم هذا الصندوق في نهاية 2008 مبلغ 4280 مليار دج في شكل مخزون للإدخارات المالية للخزينة مودعة لدى بنك الجزائر وهكذا تزايدت قدرة التمويل الخاصة بالخزينة في

2008 وقد مثلت هذه القدرة 38.7 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام و 83.7 % من الإيرادات الكلية في عام 2008 . (فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ، 2000-2010).

سجلت عام 2009 عجزا في رصيد الميزانية وصل إلى 7.07 % من الناتج الداخلي الخام و الذي يرجع أساسا إلى الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية، ليتواصل العجز ويصل عام 2010 ما نسبته 2.06 % من الناتج الداخلي الخام، في حين بلغ قائم صندوق ضبط الإيرادات مبلغ 4316.5 مليار دج و 4842.8 مليار دج عامي 2009 و 2010 على التوالي. وهو ما سمح بتحفيز النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق الإنفاق العمومي من جهة وإمكانية إتباع سياسات ميزانية مضادة للدورة محتملة مع ضمان استمرارية المالية العامة على المدى المتوسط من جهة أخرى .

وأخيرا الفترة من 2012 إلى 2019 حيث سجل رصيد الميزانية عجزا متواصلا أين بلغ عام 2012 حوالي 3365.40 مليار دج ويرجع أساسا إلى انخفاض الجباية البترولية و كذا ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 30 % ، ومن هنا يتضح أن ميزانية الدولة عرفت عجزا متواصلا في معظم هذه الفترة لتراكم أسبابه و التي تمثلت في (فرج، 2012، صفحة 189):

- صعوبة التحكم في تطور النفقات العمومية التي تزداد سنة بعد أخرى؛
- اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، وهي غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية للسوق البترولية؛
- ضعف الجباية العادية.

3.4. سبل تقليص عجز الموازنة العامة: يمكن التقليل من عجز الموازنة العامة إما بترشيد النفقات العامة وإما برفع الإيرادات العامة.

1.3.4. دعم الطاقة الضريبية للدولة: على الدولة لتقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة، وحتى تستطيع تقليص عجز الموازنة العامة ينبغي معالجة مجموعة من الصعاب التي يعاني منها النظام الضريبي. والمتمثلة في (رزق، 2008، صفحة 335):

- التقليل من التهرب الضريبي: إذا أريد للطاقة الضريبية أن تنمو وتتطور لابد من مكافحة التهرب الضريبي من خلال: إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية في لجان الفرض وغيرها تقييدا موضوعياً للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية، كما يجب إعمال النص الجزائي في ملاحقة ومعاينة مرتكبي التهرب الضريبي، كما هو الحال في كافة بلدان العالم المعاصر؛
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية، والاستعاضة عن التعقيد بالإجراءات الناجمة، أو تعديل التشريع إذا لزم الأمر؛

- عقلنة الامتيازات الضريبية، إذ ينبغي إعادة النظر في هذه الإعفاءات، واعتماد أسس موضوعية، اقتصادية واجتماعية تقوم عليها هذه الإعفاءات، وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي باستغلال الإعفاءات الممنوحة قانونا؛
- رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي. (رزق، 2008، صفحة 336).

2.3.4. ترشيد الإنفاق العام: بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية لتقليص عجز الموازنة العامة فينبغي على الدولة أن تقوم في هذا الصدد بترشيد إنفاقها؛ بوضع بعض الضوابط العامة التي يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيد بها، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدرٍ من الإنفاق كما يلي:

- القضاء على ظواهر هدر المال العام: في هذا الإطار ينبغي تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها، وترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري بالدولة، على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول، كما أنه لا بد من فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق لتفادي كل إسراف أو اختلاس يطال المال العام). وينبغي إعادة النظر بأنظمة المناقصات والشراء والصرف باتجاه التخفيف من المعوقات البيروقراطية، وإتمام العمليات في موائمتها دون المساس بالشروط والضوابط الموضوعية الناجمة. (قانون الصفقات العمومية، 2002)

- محاربة أشكال وآليات الفساد: باعتبارنا نبحث في ترشيد الإنفاق العام فلا بد من القضاء على الرشوة، والوساطة، والمحسوبية التي تفتشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العامة، من خلال تطبيق التشريعات الصادرة في هذا الخصوص؛ إذ تعتبر هذه الظواهر من العوامل التي كانت دائماً سبباً أو عاملاً في ارتفاع تكاليف معظم المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في السابق، وستظل سبباً رئيسياً في زيادة النفقات العامة ما لم يتم القضاء عليها.
- كذلك مكافحة تبييض الأموال التي تعتبر وسيلة للتهرب من الإخضاع الضريبي، والتي تحرم الخزينة العامة من موارد مالية هامة يمكن أن تساهم في تقليص عجز الموازنة العامة، ينبغي أن يتم الدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية، وأن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بالتأكد من هوية زبائنهم، والتأكد من مصدر الأموال ووجهتها، وهوية المتعاملين والقيام بإجراء الإخطار بالشبهة... الخ. (المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الارهاب و مكافحتهم، 2005)
- 5. خاتمة:

- في الأخير و بعد تناولنا للموضوع من مختلف الجوانب توصلنا إلى النتائج التالية:
- تحتل النفقات العامة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي مجتمع إذ تعد عاملاً أساسياً ومهما للنهوض بمعدل الاستثمار، وتأثيرها في مستوى الاستهلاك العائلي والحكومي؛
- تعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف الدولة و أهمها النمو الاقتصادي؛
- أدى تطور دور الدولة وإتساع نشاطاتها المختلفة عبر القطاعات الإنتاجية والخدمية إلى حدوث انعطاف كبير في حجم النفقات العامة بحيث أصبحت ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدول؛
- شهدت فترة الدراسة 2000-2014 تزايد الإيرادات العامة ما انعكس على ميزانية الدولة من خلال الفوائض أو العجزات الضعيفة المسجلة في هذه الفترة و هذا راجع لارتفاع الجباية البترولية. لكن بعد سنة 2014 إلى سنة 2017 تراجعت نفقات الدولة لتراجع إيرادات الدولة من الجباية البترولية ما انعكس على الميزانية التي عرفت عجزاً حاداً و متوالياً ما أدى إلى اعتماد الدولة الجزائرية على سياسة ترشيد الإنفاق العام ؛
- شهدت فترة الدراسة 2000-2014 توسعاً كبيراً في النفقات العامة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي. لكن بعد سنة 2014 إلى عام 2017 تراجعت نفقات الدولة لتراجع إيرادات الدولة من الجباية البترولية وأصبحت تعتمد على سياسة ترشيد الإنفاق العام .
- بعد الوصول إلى النتائج السابقة الذكر يمكن وضع الاقتراحات التالية:
- العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطراف الحكومة على الرفع من نصيب القطاعات خارج المحروقات، الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية والاتجاه نحو الرفع من الجباية العادية التي تنتج عن هذا التطور.
- تحديد الأولويات في ظل محدودية الموارد، يستلزم تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد.
- تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليه.
- التحول في إعداد الموازنة العامة في الجزائر تدريجياً من موازنة البنود نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء على مستوى الموازنة العامة للدولة، وتطبيق الموازنة التشاركية على مستوى موازنة الجماعات المحلية (البلديات).
- يجب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز إدارة المالية العامة والمساءلة لضمان استخدام الموارد العامة تبعاً للأولويات المحددة، ولطمأنة أصحاب المصلحة على أن هذه الموارد تدار بطريقة رشيدة، وهذه الإجراءات تتمثل في تعزيز الرقابة على إدارة المال العام، ودعم شفافية المالية العامة.

6. قائمة المراجع:

- يسرى أبو العلا، وآخرون، ب ت المالية العامة و التشريع الضريبي، مصر، جامعة بنها مركز التعليم المفتوح.
- عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد المجيد، ب ت اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية، مصر، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.
- بلقاسم، حسن بجلول، الجزائر بين الأزمة السياسية و الأزمة الاقتصادية. الجزائر، مطبعة دحلب، 1999.
- طارق، قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
- كمال رزيق، سمير بن عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، 2008.
- سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 21، 2017.
- حسن الحاج، عجز الموازنة العامة: المشكلات و الحلول، مجلة جسر التنمية، العدد 63، المعهد العربي للتخطيط، 2007.
- عبد الكريم البشير، تطور الإنفاق الاستثماري في الجزائر، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
- أحمد محمودي، انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
- يونس ميلاد منصور، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002.
- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1997.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 .
- المرسوم رقم 250/02 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، المؤرخ في: 2002/07/24، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في: 2002/07/28 .
- القانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، المؤرخ في 2005/02/09، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الصادرة في 2005/02/06.
- Jean, yves et olivier , garnie. Paris . edition Hatier, dictionnaire au Sciences Sociales, 2002.
- -Hocine, Benissad, L'ajustement Structurel "L'expérience du Magreb", Algérie. 1999.
- -Ministre des finances ; www.mf.gov.dz
- -Office nationale des statistiques ; www.ons.dz